# منهجُ سِيبويهِ وسطٌ بينَ المناهجِ اللِّسانيَّةِ الغربيَّةِ الحديثةِ
## – ثنائيَّةُ الوصفيَّةِ والْمِعياريَّةِ مِثالًا –

**ط.د/ بن مايسة عبد الرحمن**

**جامعة الجيلالي اليابس– سيدي بلعباس**

يرى النَّاقدُ الفرنسيُّ جاك دريدا (أنَّ الفِكرَ الغربيَّ قائمٌ على ثُنائياتٍ ضِدِّيَّةٍ عِدائيَّةٍ)[1]. رأيُ دِريدا هذا كانَ هو سببَ اختيارِ موضوعِ هذه المقالةِ، وذلك أنَّه قوَّى في نفسِي مُلاحظةً كثيرا ما لحظتُها في اللِّسانيَّاتِ الغربيَّةِ الحديثةِ، وهي قِيامُها على مِثلِ ما ذكرَ – أعني: على ثُنائياتٍ ضِدِّيَّةٍ عِدائيَّةٍ –، فالمناهجُ اللِّسانيَّةُ الغربيَّةُ الحديثةُ تقومُ على ثُنائيَّاتٍ، تعجزُ عن التَّوفيقِ بينها، فتعتقدُها مُتناقضةً، فلا تملكُ إلَّا أن تأخذَ بإحداها وتطرحَ الأخرى، ومِن أمثلةِ هذه الثُّنائيَّاتِ: الوصفيَّةُ والْمِعياريَّةُ، واللِّسانُ والكلامُ، والزَّمانيَّةُ والآنيَّةُ، والمنطوقُ والمكتوبُ، ... إلى غيرِها مِن الثُّنائيَّاتِ. فالمنهجُ الوصفيُّ أخذَ بالوصفِ ونبذَ الْمِعياريَّةَ، ثمَّ جاءَ المنهجُ التَّوليديُّ فاعتمدَ الْمِعياريَّةَ وأهملَ الوصفَ، والمناهجُ البِنَويَّةُ – مِن وصفيَّةٍ وتوليديَّةٍ – ذهبَتْ إلى أنَّ اللِّسانَ هو موضوعُ الدِّراسةِ الأوَّلُ وليسَ الكلامَ، ثمَّ جاءَتْ اللِّسانيَّاتُ التَّخاطبيَّةُ فذهبَتْ إلى أنَّ الكلامَ هو موضوعُ الدِّراسةِ الأوَّلُ وليسَ اللِّسانَ، والمنهجُ التَّاريخيُّ قالَ بأسبقيَّةِ الدِّراسةِ الزَّمانيَّةِ على الآنيَّةِ، ثمَّ جاءَتِ المناهجُ مِن بعدِه فجعلَتْ الأسبقيَّةَ للدِّراسةِ الآنيَّةِ على الزَّمانيَّةِ، وكذلك المنهجُ التَّاريخيُّ كانَ أكبرُ مُعتمدِه في البحثِ على المكتوبِ مُغفلا المنطوقَ، ثمَّ جاءَتِ المناهجُ مِن بعدِه فكانَ معتمدُها على المنطوقِ وأغفلَتْ المكتوبَ.

ثمَّ إنِّي كُنْتُ ألحظُ في جنبِ الْمُلاحظةِ السَّابقةِ مُلاحظةً أخرى، وهي أنَّ اللِّسانيَّاتِ العربيَّةَ الأصيلةَ، مُمَثَّلةً في ما تضمَّنَه كِتابُ سيبويهِ، تقومُ هي الأخرى على نِفسِ الثُّنائيَّاتِ التي قامَتْ عليها نظيرتُها الغربيَّةُ، ولكن لا على مُناقضةِ بعضِها ببعضٍ، والأخذِ ببعضِها وطرحِ بعضٍ، بل على التَّأليفِ بينها، والأخذِ بها جميعًا. فمنهجُ سيبويهِ يأخذُ بالوصفِ، ولكنَّه مع ذلك يعتمدُ الْمِعياريَّةَ ولا ينبِذُها، وهو حين يعتمدُ الْمِعياريَّةَ لا يُهملُ الوصفَ، ومنهجُ سِيبويهِ يذهبُ إلى أنَّ اللِّسانَ والكلامَ كلاهما موضوعُ الدِّراسةِ،

فليسَ واحدٌ مِنهما بأولى بها مِن الآخرِ، ومنهجُ سِيبويهِ يرى أنَّ للدِّراسةِ الآنيَّةِ موضعٌ لا تُغني فيه عِنها الدِّراسةُ الزَّمانيَّةُ، كما أنَّ للدِّراسةِ الزَّمانيَّةِ موضعٌ لا تُغني فيه عنها الدِّراسةُ الآنيَّةُ، فلا أسبقيَّةَ لإحداهما على الأخرى، وكذلك منهجُ سِيبويهِ يعتمدُ المنطوقَ، ولكنَّه مع ذلك لا يُغفِلُ المكتوبَ، وهو حين يعتمدُ المكتوبَ ولا يُغفِلُه، لا يجعلُه أكبرَ مُعتمدِه. فكلمتي هذه هي توضيحٌ للملاحظتَين السَّابقتَين، ولا شكَّ أنَّ المقامَ لا يحتملُ الكلامَ في جميعِ الثُّنائيَّاتِ التي أشرنا إليها، فضلا عن غيرِها ممَّا لم نُشرْ إليه، لذا سنقتصرُ مِنها على ثُنائيَّةٍ واحدةٍ، تكونُ مِثالًا على غيرِها، وهي ثُنائيَّةٌ مُشهورةٌ أُلِّفتْ فيها كتبٌ مستقلَّةٌ، أعني بها: ثنائيَّةَ الوصفيَّةِ والْمِعياريَّةِ.

## 1– موقفُ المناهجِ اللِّسانيَّةِ الغربيَّةِ الحديثةِ مِن ثُنائيَّةِ الوصفيَّةِ والْمِعياريَّةِ:

### أ– موقفُ المنهجِ الوصفيِّ مِن ثُنائيَّةِ الوصفيَّةِ والْمِعياريَّةِ:

مِن أُسسِ المنهجِ الوصفيِّ العامَّةِ في دراسةِ اللُّغةِ، وهو مِمَّا ميَّزَه عن المناهجِ التَّقليديَّةِ، ((التَّخلِّي عن الْمِعياريَّةِ، والتزامُ الوصفِ الموضوعيِّ))[2]. فهو ((ينظرُ إلى اللُّغةِ نظرةً وصفيَّةً تعتمدُ على الْمُلاحظةِ الْمُباشرةِ للظَّواهرِ اللُّغويَّةِ الموجودةِ بالفِعلِ، ولا تهدفُ مِن ذلك إلى وضعِ قواعدَ تفرضُها على الْمُتكلِّمين))[3]. وقد عُرفَ هذا الأسلوبُ في دراسةِ اللُّغةِ مُنذ أنْ اكتشفَتْ مُحاضراتُ دو سوسير أواسطَ القرنِ الماضي، ثمَّ سادَ بعد ذلك وأخذَ به أغلبُ الباحثِين في مُختلفِ أنحاءِ العالمِ[4]، فقد أشارَ سوسير في أوَّلِ هذه المحاضراتِ إلى أنَّ أهمَ عُيوبِ الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ الأوربيَّةِ القديمةِ طابعُها الْمِعياريُّ الذي جعلَها ((لا ترتبطُ باللُّغةِ نفسِها، وليسَ لها هدفٌ سوى وضعِ القواعدِ التي تُميِّزُ بين الصِّيغِ الصَّحيحةِ، وغيرِ الصَّحيحةِ))[5]. وبيِّنٌ مِن إشارةِ سوسير هذه أنَّ رفضَ الوصفيِّين للمعياريَّةِ، إنَّما كانَ ردًّا على مِعياريَّةِ النَّحوِ الأوربيِّ الذي كانَ سائدًا في العصورِ الوسطى[6]، وهي مِعياريَّةٌ مُنافيةٌ للدِّراسةِ الوصفيَّةِ، وحُقَّ للوصفيِّين أنْ يرفضُوها، فقد كانَ هذا النَّحو قائمًا على النَّظرِ العقليِّ المحضِ لا على النَّظرِ في اللُّغةِ، ثمَّ إنَّه حاولَ أن يفرضَ

قواعدَه، وهي قواعدُ ورثَها عن النَّحوِ اللَّاتينيِّ، وضعَتْ للغَةٍ قديمةٍ، على اللَّهجاتِ الأوربيَّةِ الحديثةِ، بعد أنْ صارَتْ هذه الأخيرةُ لغاتٍ رسميَّةً[7].

ولكن إذا كانَتْ مِعياريَّةُ النَّحوِ الأوربيِّ القديمِ منافيةً للدِّراسةِ الوصفيَّةِ، لأنَّها تفرضُ على اللُّغةِ قواعدَ مِن خارجِها، وكانَ رفضُ الوصفيِّين لها موقفًا صائبًا، فهل كلُّ مِعياريَّةٍ هي مِن جنسِ مِعياريَّةِ النَّحوِ الأوربيِّ القديمِ؟ الحقُّ أنَّ هناك نوعًا آخرَ مِن الْمِعياريَّةِ، وهي الْمِعياريَّةُ التي تستنبطُ قواعدَها مِن اللُّغةِ نفسِها، فإنَّه مِن المعلومِ بالضَّرورةِ أنَّه ما مِن لُغةٍ في الدُّنيا إلَّا لها مجموعةٌ مِن القواعدِ تُنظِّمُها، وتضمنُ حُسنَ استعمالِها، ولولاها لم يسلمْ للمُتخاطِبِين بها أنْ يفهمَ بعضُهم عن بعضِهم. وهذه الْمِعياريَّةُ لا تُنافي الدِّراسةَ الوصفيَّةَ بل تُوافقُها، بل هي مِن لوازمِها؛ فإنَّه إذا كانَتْ هذه القواعدُ جُزءً مِن اللُّغةِ، فهي جزءٌ مِن موضوعِ البحثِ؛ وعليه فالوصفُ الموضوعيُّ التَّامُ للُّغةِ لا يتحقَّقُ إلَّا بأنْ توصفَ هذه القواعدُ، بل وتوصفَ طريقةُ استعمالِ المتكلِّمِين لها أيضًا[8]. وإذا تثبتَ أنَّ هناك مِعياريَّةً لا تُنافي الدِّراسةَ الوصفيَّةَ، بل لا تتحقَّقُ الدِّراسةُ الوصفيَّةُ إلَّا بها، اتَّضحَ أنَّ موقفَ المنهجِ الوصفيِّ مِن ثُنائيَّةِ الوصفيَّةِ والْمِعياريَّةِ، القاضِي برفضِ الْمِعياريَّةِ جملةً دونَ تفصيلٍ، موقفٌ مُتطرفٌ غيرُ وسطٍ.

**ب– موقفُ المنهجِ التَّوليديِّ مِن ثُنائيَّةِ الوصفيَّةِ والْمعياريَّةِ:**

كانَتْ الفِكرةُ الأساسيَّةُ التي بنى عليها تشومسكي منهجَه التَّوليديَّ ((هي السِّمةُ الإنتاجيَّةُ في اللُّغةِ التي بمقتضاها يستطيعُ الْمُتكلِّمُ أنْ يُؤلِّفَ ويفهمَ جُملا جديدةً غيرَ مُتناهيةٍ لم يسبقْ له أنْ سمعَها مِن قبلُ ... فإذا كان الأطفالُ قادرِين على استخدامِ جُملٍ جديدةٍ يعدُّها الكِبارُ سليمةً في صوغِها (well-formed) فذلك يعني أنَّ هناك شيئا آخرَ يتجاوزُ مُجرَّدَ مُحاكاةِ الجُملِ التي سمعوها مِن الكِبارِ، وهو أنَّهم يُولدون بقدرةٍ لغويَّةٍ تُمكِّنُهم مِن ذلك))[9].

ومِن هنا وجبَ الاهتمامُ بدراسةِ هذه القُدرةِ، وهي دِراسةٌ لا بدَّ أنْ تسعى إلى معرفةِ ما يُسمِّيه تشومسكي "بالنَّحويَّةِ" في اللُّغةِ (grammaticality)، أي: بالقواعدِ التي على أساسِها تكونُ جملةٌ ما مقبولةً لدى صاحبِ اللُّغةِ، أي: أنَّها دراسةٌ ((تقتضي أنْ

يهتمَّ النَّحويُّ بما كان يرفضُه الوصفيُّون ممَّا أخذوه على النَّحوِ التَّقليديِّ مِن أنَّه كان نحوا "مِعياريًّا" يتحرَّى معرفةَ "الصَّوابِ" في اللُّغةِ))[10].

ولَمَّا كانَ تشومسكي مِن جُملةِ الفلاسفةِ العقليِّين، و((جوهرُ العقلانيَّةِ الفلسفيَّةِ يقومُ على الاعتقادِ بأنَّ المعرفةَ تكمنُ في داخلنا مُنذ البِدايةِ ... ولا دخلَ لملاحظةِ العالمِ الخارجيِّ في ذلك تقريبا))[11].

فإنَّه ذهبَ إلى أنَّ كلَّ مُتكلِّمٍ فهو متكلِّمٌ مِثاليٌّ، أي: أنَّ له معرفةً تامَّةً بلغتِه، ومِن ثمَّ جعلَ سبيلَه إلى الكشفِ عن قواعدِ اللُّغةِ: حدسَ الْمُتكلِّمِ أو اللِّسانيِّ، وليسَ الْمَلاحظةَ الْمُباشرةَ للمادَّةِ اللُّغويَّةِ[12]. فـ((التَّوليديُّونَ لا يصفُون جُملا مُدوَّنةً مِن المادَّةِ اللُّغويَّةِ التي يستخدمُها الْمُتكلِّمُون بالفِعلِ، بل يصوغون جُملا مُفترضةً باتِّباعِ منهجِ التَّوليدِ، ثمَّ ينظرون في واقعِ اللُّغةِ، بالرُّجوعِ إلى حدسِ اللُّغويِّ عادةً، ويتساءلون عمَّا إذا كانت الجُملةُ الْمُولَّدةُ بمنهجٍ رياضيٍّ مُطابقةً لقواعدِ اللُّغةِ بالفِعلِ، أيْ: هل كان صوغُها سليما؟))[13]. ثمَّ ((إنَّ النَّحوَ التَّوليديَّ لا يقفُ عند هذا الحدِّ ولكنَّه يعتبرُ أنَّ "اللُّغاتِ الخاصةَ تشبهُ الأُنموذجَ الإنقليزيَّ"، ولذلك فهو يسعى إلى أنْ يفرضَ عليها هذا الأُنموذجَ اللُّغويَّ، بل قلْ أُنموذجا مُعيَّنا، هو الذي ينتمي إلى استعمالِ اللِّسانيِّ وطبقتِه))[14].

وبهذا الذي تقدَّمَ يتَّضحُ أنَّ مِعياريَّةَ المنهجِ التَّوليديِّ مِعياريَّةٌ مُنافيةٌ للدِّراسةِ الوصفيَّةِ؛ لأنَّها تفرضُ على اللُّغةِ قواعدَ مُستمدَّةً مِن حدسِ اللِّسانيِّ لا مِن النَّظرِ في المادَّةِ اللُّغويَّةِ، ثمَّ هي تحاولُ أنْ تفرضَ هذه القواعد الْمُستمدَّةَ مِن الحدسِ على جميعِ اللُّغاتِ. فالمنهجُ التَّوليديُّ إذن يقفُ مِن ثُنائيَّةِ الوصفيَّةِ والْمِعياريَّةِ موقفا مُتطرِّفا غيرَ وسطٍ، وهو تطرُّفٌ مقابلٌ لتطرُّفِ المنهجِ الوصفيِّ.

**2- موقفُ منهجِ سِيبويهِ مِن ثُنائيَّةِ الوصفيَّة والْمِعياريَّةِ:**

انطلقَ البحث اللِّسانيُّ في كِتاب سِيبويهِ مِن مادَّة لغويةٍ ضخمةٍ مُكوَّنةٍ مِن كلامِ اللهِ وكلامِ العربِ شِعرِه ونثرِه، فقد اشتملَ الكتابُ على أكثرَ مِن أربعِ مِائةٍ وخمسينَ آيةً قرآنيَّةً[15]، وعلى أكثرَ مِن ألفٍ وخمسِينَ بيتا شِعريًّا[16]. أمَّا الشَّواهدُ النَّثريةُ فهي تعدُّ بالآلافِ، بل لا تكادُ تُحصى[17]. وهذه الشَّواهدُ إنَّما أُخذَتْ مِن طريقِ السَّماعِ الْمُباشرِ عن العربِ، إمَّا سماعِ سِيبويهِ نفسِه، أو

سماعِ شيوخِه، أو سماعِ مَن يُوثقُ بنقلِه مِن أهلِ العِلمِ والمعرفةِ بلسانِ العربِ. ولا شكَّ أنَّ هذ العملَ – أعني: الانطلاقَ مِن مادَّةٍ لغويَّةٍ ضخمةٍ مُتلقَّاةٍ مِن طريقِ السَّماعِ الْمُباشرِ مِن أصحابِ اللُّغةِ – لهو أهمُّ مظهرٍ في الدِّراسةِ الوصفيَّةِ. ثُمَّ إنَّنا نجدُ في الكتابِ بجنبِ هذا المظهرِ الْمُهمِّ مِن مظاهرِ الدِّراسةِ الوصفيَّةِ مظاهرَ أُخرى للدِّراسةِ الْمِعياريَّةِ، ومِن أوضحِها: حُكمُ سِيبويهِ بالجوازِ وعدمِه على بعضِ الصِّيغِ والتَّراكيبِ، فلا تكادُ صفحةٌ مِن صفحاتِ الكتابِ تخلُو مِن مِثلِ قولِه: (يجوزُ كذا)، و(لا يجوزُ كذا)، و(إنْ قُلتَ كذا جازَ) (ولو قُلتَ كذا لم يجزْ). ومِن ذلك – أيضا – وصفُه المسموعَ بأوصافٍ تدلُّ على تفضيلِه بعضا مِنه على بعضٍ، فالكتابُ مملوءٌ مِن مِثلِ قولِه: (هذا جيِّدٌ)، و(هذا رديءٌ)، و(هذا حسنٌ)، و(هذا قبيحٌ)، ونحوُ ذلك.

ومظاهرُ الدِّراسةِ الْمِعياريَّةِ في الكتابِ هذه لا تُنافي ما فيه مِن مظاهرِ الدِّراسةِ الوصفيَّةِ، بل تُوافقِها وتأتلفُ بها، وذلك أنَّ أحكامَ الْمِعياريَّةِ هذه إنَّما استمدَّتْ مِن المادَّةِ اللُّغويَّةِ المسموعةِ نفسِها، لا مِن خارجِها. فالحكمُ بالجوازِ على صيغةٍ أو تركيبٍ معناه أنَّه سُمِعَ عن العربِ أو هو جارٍ على ما سُمِع عنهم، والحكمُ عليه بالمنعِ معناه أنَّه لم يُسمع ولا هو جارٍ على ما سُمِعَ[18].

وكثيرا ما يأتي في الكتابِ التَّصريحُ بهذا، أعني: تعلُّقَ الجوازِ وعدمِه بالسَّمعِ وعدمِه، ومن أمثلةِ ذلك: قولُه: (هذا بابُ ما شُبِّه مِن الأماكنِ الْمُختصَّةِ بالمكانِ غيرِ الْمُختصِّ ... وذلك قولُ العربِ – سمعناه مِنهم –: هو مِنِّي منزلةَ الشَّغافِ ... وليسَ يجوزُ هذا في كلِّ شيءٍ، لو قُلتَ: هو مِنِّي مجلسَكَ ... لم يجزْ، فاستعملْ مِن هذا ما استعملَتْ العربُ، وأجزْ مِنه ما أجازوا) [19]. وقولُه: (واعلمْ أنَّ فَعَالِ جائزةٌ مِن كلِّ ما كانَ على بِناءِ فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ، ولا يجوزُ مِن أَفْعَلْتُ؛ لأنَّا لم نسمعْه مِن بناتِ الأربعةِ، إلَّا أنْ تسمعَ شيئا فتُجيزَه فيما سمعتَ، ولا تجاوزَه)[20]. وقولُه: (واعلمْ أنَّه لا يُقالُ: قَائِمًا فِيهَا رَجُلٌ. فإنْ قالَ قائلٌ: أجعلُه بمنزلةِ رَاكِبًا مَرَّ زَيْدٌ ... قيلَ له: فإنَّه مِثلُه في القِياسِ؛ لأنَّ فِيهَا بمنزلةِ مرَّ، ولكنَّهم كرهوا ذلك فيما لم يكنْ مِن الفِعلِ ... فأجرِه كما أجرتْه العربُ واستحسنَتْ)[21]. وقولُه: (هذا بابُ ما جرى مِن المصادرِ الْمُضافةِ مجرى المصادرِ الْمُفردةِ المدعوِّ بها ... وذلك: وَيْلَكَ ...

ولا يجوزُ: سَقْيَكَ؛ إنَّما تُجرِي ذا كما أجرتْ العربُ)[22]. وقولُه: (وإنْ أضفْتَ إلى عَبَادِيدَ قُلتَ: عَبَادِيدِيٌّ؛ لأنَّه ليسَ له واحدٌ ... فإذا لم يكنْ له واحدٌ لم تُجاوزْه حتَّى تعلمَ، فهذا أقوى مِن أن أُحدثَ شيئا لم تتكلَّمْ به العربُ)[23].

وقولُه: (واعلمْ أنَّه لا يجوزُ لك أنْ تقولَ: عَلَيْهِ زَيْدًا، تُريدُ به الأمرَ، كما أردْتَ ذلك في الفِعلِ حينَ قُلتَ: لِيَضْرِبْ زَيْدًا ... فإنَّما يُنتهى فيها حيثُ انتهَتْ العربُ)[24].

وكذلك وصفُ سِيبويهِ بعضَ المسموعِ بالجودةِ أو الحُسنِ، إنَّما معناه أنَّه كثيرٌ في كلامِ العربِ جارٍ على وَفقِ نظائرِه، ووصفُه بالرَّداءةِ أو القُبحِ إنَّما معناه أنَّه قليلٌ في كلامِها جارٍ على خِلافِ نظائرِه[25]، ولذلك كثيرا ما يقرنُ في الكتابِ بين الوصفَينِ، أعني: الجودةَ والحُسنَ بالكثرةِ، والرَّداءةَ والقبحَ بالقلَّةِ. فمِن أمثلةِ قرنِه الجودةَ والحُسنَ بالكثرةِ: قولُه: (هذا باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْدًا ... فإنْ قدَّمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعلَ جرى اللَّفظُ كما جرى في الأوَّلِ، وذلك قولُك: ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللهِ ... وهو عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ)[26]. وقولُه: (وإذا قُلتَ: أَتَوْنِي إلَّا أنْ يَكُونَ زَيْدٌ فالرَّفعُ جيِّدٌ بالغٌ، وهو كثيرٌ في كلامِ العربِ)[27]. (وأمَّا قولُهم: ابْدَأْ بِهِ أَوَّلُ ... فإنَّما تُريدُ ... أوَّلُ مِن كَذَا، ولكنْ الحذفُ جائزٌ جيِّدٌ ... ومِثلُ هذا في الكلامِ كثيرٌ)[28].

وقولُه: (هذا بابُ ما شذَّ فأُبدلَ مكانَ اللَّامِ الياءَ؛ لكراهيَّةِ التَّضعيفِ، وليسَ بمطَّرِدٍ، وذلك قولُك: تَسَرَّيْتُ، وتَظَنَّيْتُ، وتَقَصَّيْتُ ... وكلُّ هذا التَّضعيفُ فيه عربيٌّ كثيرٌ جيِّدٌ) [29]. ومِن أمثلةِ قرنِه الرَّداءةَ والقبحَ بالقِلَّةِ: قولُه: (وزعمَ يُونسُ أنَّ قوما مِن العربِ يقولونَ: أمَّا العَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ، وأمَّا العَبْدُ فَذُو عَبْدٍ ... وهو قليلٌ خبيثٌ)[30]. وقولُه: (فإنْ قُلتَ: لَا تَدْنُ مِن الأَسَدِ يَأْكُلْكَ، فهو قبيحٌ إنْ جزمْتَ، وليسَ وجهَ كلامِ النَّاسِ)[31]. فأحكامُ الْمِعياريَّةِ في الكِتابِ إنَّما هي في الحقيقةِ أحكامُ أصحابِ اللُّغةِ، وهم فُصحاءُ العربُ، لا أحكامُ اللِّسانيِّينَ العربِ، وإنَّما استخرجَ اللِّسانيُّون العربُ هذه الأحكامَ مِن استقراءِ كلامِ العربِ.

وبعدُ، فأحسبُ أنَّه قد بانَ بما تقدَّمَ أنَّ موقفَ سِيبويهِ مِن ثُنائيَّةِ الوصفيَّةِ والْمِعياريَّةِ موقفٌ وسطٌ بينَ المناهجِ اللِّسانيَّةِ الغربيَّةِ الحديثةِ، فهذه المناهجُ وقفتْ مِن هذه الثُّنائيَّةِ موقفانِ، الأوَّلُ – ويمثِّلُه أتباعُ المنهجِ الوصفيِّ –: يعتمدُ الوصفيَّةَ ويرفضُ المعياريَّةَ. والثَّاني – ويمثِّله أتباعُ المنهجِ التَّوليديِّ –: يعتمدُ الْمِعياريَّةَ ويُغفلُ الوصفيَّةَ. أمَّا منهجُ سِيبويهِ، فهو يعتمدُ الوصفيَّةَ والْمِعياريَّةَ جميعا مع التَّوفيقِ بينَها. والذي أتاحَ لمنهجِ سيبويهِ هذه الوسطيَّةَ إنَّما هو طبيعةُ الْمِعياريَّةَ التي اعتمدَها، فهي مِعياريَّةٌ لا تُنافي الوصفيَّةَ؛ إذْ كانَ استمدَّها مِن اللُّغةِ نفسِها التي وصفَها. وغَفْلَتُ المناهجِ الغربيَّةِ عن هذا النَّوعِ مِن الْمِعياريَّةِ، واعتمادُها أنواعا مِن الْمِعياريَّةِ تتعارضُ مع الوصفيَّةِ – كالْمِعياريَّةِ الْمُستمدَّةِ مِن لغةٍ غيرِ اللُّغةِ الموصوفةِ، وكالْمِعياريَّةِ الْمُستمدَّةِ من حدسِ اللِّسانيِّ – هو الذي اضطرَّهم إلى الخروجِ عن جادَّةِ الوسطِ إلى أحدِ الطَّرفَينِ.

**الهوامش:**

1- ميجان الرويلي وسعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الرباط، ط3، 2002م: 108.

2-عز الدين المجدوب، اللسانيات والنحو العربي، مجلة أبعاد، السعودية، ذو الحجة 1432هـ/نوفبر2011م، العدد6:10.

3- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة: 67-68.

4- ينظر: أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ/2008م: 20-21.

5- فرديناند دي سوسور، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، ط3، 1985م: 19. وينظر: عز الدين المجدوب، اللسانيات والنحو العربي (مرجع سابق): 6.

6- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2012م: 299/1 (الهامش 10).

7-ينظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ط1، 1985: 47-48.

8- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 214/1-215. 26/2-31.

9- محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م: 83. وينظر: تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة: يؤيل (كذا!) عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987م: 17.

10- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979: 115-116.

11- جيفري سامسون، مدارس اللسانيات، ترجمة: محمد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، 1417هـ: 159.

12- ينظر: محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات (مرجع سابق): 47. وينظر: جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1987م: 59. وعبد الله الجهاد، نهاد الموسى والمنهج اللساني المعاصر، ضمن كتاب آفاق اللسانيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011م: 424-425.

13- المرجع نفسه: 85.

14- محمد الصماري، النحو التوليدي والمعيارية، مجلة الحياة الثقافية، تونس، 1 أكتوبر 1991م، العدد62: 17.

15- ينظر: سليمان يوسف خاطر، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1429هـ/2008م: 85.

16- ينظر: خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1409هـ/1989م : 45-46. 115-116.

17- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (مرجع سابق): 1/80، 202. وينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، موفم للنشر، الجزائر، 2012م: 24. 39.

18- ينظر: المرجع نفسه: 1/72-73. 214. 302. 2/31. 59-60. وينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب (مرجع سابق): 9.

19- سيبويه، الكتاب: 1/212-414.

20- المصدر نفسه 3/280.

21- المصدر نفسه: 2/ 124. وينظر: 1/69. 218. 252. 2/114. 118. 348. 390. 393. 419.

21- المصدر نفسه: 1/318.

23- المصدر نفسه: 3/379. وينظر: 1/68. 2/402. 3/405. 426. 457. 527.

24- 1/252.

25- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (مرجع سابق): 1/72-73. 214. 302. 2/31. 59-60.

26- سيبويه، الكتاب: 1/34. 56.

27- المصدر نفسه:2/349.

28- المصدر نفسه:3/288.

29- المصدر نفسه:4/ 424.

30- المصدر نفسه:1/389.

31- المصدر نفسه:3/97.